أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/01/03م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

هنية يدعو لتبني استراتيجية وطنية ضد القرارات الإسرائيلية والأمريكية 3

أبو مرزوق: فتح فهمت تسهيلاتنا بشكل خاطئ ولم تقدم أي خطوة لإنجاح المصالحة..... 4

عريقات: قانون "القدس موحدة" جزء من مرحلة أمريكية إسرائيلية لتدمير حل الدولتين..... 5

الرئاسة: لا شرعية لكل قرارات الكنيست بشأن القدس..... 6

رام الله: فلسطين أنجزت الانضمام لـ 22 معاهدة واتفاقية دولية..... 7

مصادر لـ «القدس العربي»: في مواجهة قرار ترامب الرئاسة تقدم للمجلس المركزي «خطة التحرك المقبلة» 9

ما هي فرص اتخاذ المجلس المركزي الفلسطيني قرارات مصيرية في جلسته المنتظرة؟..... 12

قانون «توحيد القدس» بداية لفرض الحل الإسرائيلي..... 14

محاولات لإحياء المصالحة الفلسطينية: بدائلها خطرة..... 17

هنية يدعو لتبني استراتيجية وطنية ضد القرارات الإسرائيلية والأمريكية

غزة – خدمة قدس برس 2\1\2018

دعت حركة "حماس" إلى رسم استراتيجية وطنية شاملة تتصدّى للقرارات الإسرائيلية والأمريكية الرامية إلى مصادرة الحقوق الفلسطينية.

وقال رئيس المكتب السياسي لـ "حماس"، إسماعيل هنية، إن مواجهة الاحتلال الإسرائيلي تتطلّب استراتيجية خاصة "ترتكز على الانتفاضة الشعبية داخل الأرض الفلسطينية، ويدعمها شعبنا في أماكن تواجده كافة".

وأوضح أن تلك الاستراتيجية تتطلب التحرك في مسارين سياسيين؛ يتمثّل أولهما بإعلان موت عملية التسوية واعتباره موقفًا قطعيا فلسطينيا وإقليميا.

ويقضي المسار الثاني بـ "إنهاء أشكال ومحاولات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي كافة، والعمل على أن يدفع الاحتلال ثمن حماقاته وقراراته وخاصة عبر إغلاق مساحات الإقليم كافة أمامه وتحصين البيت الفلسطيني وتحقيق المصالحة بشكل عاجل".

وفي السياق ذاته، ناشد هنية في تصريح صحفي صدر عنه، الثلاثاء، دول العالم العربي والإسلامي صياغة برنامج موحد لإبطال القرارات الإسرائيلية والأمريكية التي تستهدف القضية الفلسطينية، وإزالة آثارها.

كما شدد هنية على ضرورة المضي قُدمًا في التنسيق والاستعانة بمواقف الأطراف الدولية المؤيدة للحق الفلسطيني والمتضررة من سياسة أمريكا في المنطقة بشكل لا يسمح لها بالوصول إلى أهدافها.

وجاء في البيان أنه "منذ اتخذ الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قراره الأهوج بنقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس المحتلة، ظن قادة الاحتلال أن الطريق قد مهدت لتحقيق ما يعتبرونه الحسم التاريخي في المدينة المقدسة معتمدين على فائض القوة الناجم عن قرار ترمب إلى جانب انشغال المنطقة في الحرائق الذاتية المشتعلة في أقطار المنطقة الواقعة تحت استراتيجية نهش الجسد وانشغال كل طرف بهمومه الذاتية".

أبو مرزوق: فتح فهمت تسهيلاتنا بشكل خاطئ ولم تقدم أي خطوة لإنجاح المصالحة

أمد/ الدوحة: 2\1\2018

قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق، إن حركته قدمت كل ما في وسعها لإنجاز المصالحة الفلسطينية، معتبراً أن حركة فتح لم تقدم أي خطوة حقيقية في سبيل ذلك.

وأوضح أبو مرزوق، في حديث صحفي لـ"الرسالة" التابعة لحماس وتصدر في غزة، أن حركة فتح تتهرب من المصالحة لعدة أسباب، أبزرها عدم الرغبة في تحمل مسؤوليات قطاع غزة بشكل كامل.

وأضاف: "السلطة الفلسطينية لا تريد تحمل مسؤولياتها بالقطاع في ظل عدم سيطرتها الكاملة على الأمن ووجود سلاح المقاومة، بذريعة أنهم يريدون سلاحاً واحداً وسلطة واحدة"، منوهاً إلى أن فتح "فهمت تسهيلات حماس لتحقيق المصالحة بشكل خاطئ"، وفق تعبيره.

عريقات: قانون "القدس موحدة" جزء من مرحلة أمريكية إسرائيلية لتدمير حل الدولتين

رام الله (فلسطين) – خدمة قدس برس 2\1\2018

اعتبر أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، صائب عريقات، أن تصويت برلمان الاحتلال الـ "كنيست" على قانون "القدس الموحدة" بالإضافة إلى قرار حزب "الليكود" الحاكم، بفرض السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية، امتداد لإعلان ترمب القدس عاصمة لإسرائيل.

وقال عريقات في حديث لإذاعة "صوت فلسطين" الرسمية، اليوم الثلاثاء إن الرئيس محمود عباس حدد الاستراتيجية الفلسطينية لمواجهة مرحلة فرض الحلول التي تسعى لتصفية القضية الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب عددًا من الخطوات أهمها انهاء الانقسام وعودة اللحمة لشقي الوطن.

وأضاف: "القيادة ستسقط كل هذه المحاولات الأمريكية والاسرائيلية لفرض الحل عبر التوجه مجددًا للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وكذلك التوجه لمجلس الأمن ومحكمة العدل والجنائية الدوليتين لمواجهة كل هذه الخطط الرامية لتصفية مشروعنا الوطني".

وشدد أمين سر تنفيذية المنظمة على أن "الإدارة الأمريكية الحالية تبنت مواقف الاحتلال، وبذلك تبنت نهجًا مغايرًا لمواقف الإدارات الأمريكية السابقة التي التزمت بحل الدولتين على مدار العقود الماضية".

وأشار إلى أن هذا التغير بدأ من تصويت الكونغرس الأمريكي بقطع المساعدات عن دولة فلسطين وعدم التجديد لبعثة المنظمة في واشنطن ومن ثم إعلان ترمب بشأن القدس، الأمر الذي حدد شكل العلاقات الثنائية الفلسطينية الأمريكية.

ولفت عريقات إلى أنه تم عقد 36 لقاء مع الإدارة الأمريكية بهدف الوصول إلى عملية سلام جدية "لكنها أخلّت بكل الالتزامات، وهذا ما رد عليه الرئيس محمود عباس بالقول إن هذه الإدارة لم تعد جزءًا من الحل وإنما جزء من المشكلة، وقطع الاتصالات معها واعتبر أنها لم تعد راعيًا لعملية السلام.

وتوقفت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، نهاية نيسان/ أبريل 2014، دون تحقيق أية نتائج تذكر، بعد 9 شهور من المباحثات برعاية أمريكية وأوروبية؛ بسبب رفض إسرائيل وقف الاستيطان، وقبول حدود 1967 كأساس للمفاوضات، والإفراج عن أسرى فلسطينيين قدماء في سجونها.

الرئاسة: لا شرعية لكل قرارات الكنيست بشأن القدس

رام الله – صفا 2018\1\2

قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة اليوم الثلاثاء إن اعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب الاعتراف في القدس عاصمة لإسرائيل، وتصويت الكنيست الاسرائيلية على قانون القدس الموحدة، هو بمثابة إعلان حرب على الشعب الفلسطيني وهويته السياسية والدينية.

واعتبر أبو ردينة في بيان أن هذا التصويت يشير وبوضوح، إلى أن الجانب الاسرائيلي أعلن رسميا نهاية ما يسمى بالعملية السياسية، وبدأت بالفعل العمل على فرض سياسة الإملاءات والأمر الواقع.

وقال إنه: لا شرعية لقرار ترمب، ولا شرعية لكل قرارات الكنيست الاسرائيلية، ولن نسمح بأي حال من الأحوال بتمرير مثل هذه المشاريع الخطيرة على مستقبل المنطقة والعالم.

وحذر الناطق الرسمي باسم الرئاسة، من التصعيد الإسرائيلي المستمر، ومحاولاتها لاستغلال القرار الأميركي، الأمر الذي سيؤدي إلى تدمير كل شيء، ما يتطلب تحركا عربيا وإسلاميا ودوليا، لمواجهة العربدة الإسرائيلية التي تدفع بالمنطقة إلى الهاوية.

وأكدت الرئاسة في بيانها، أن اجتماع المجلس المركزي في 2018/1/14، سيدرس اتخاذ كافة الاجراءات المطلوبة وطنيا لمواجهة هذه التحديات التي تستهدف الهوية الوطنية والدينية للشعب الفلسطيني.

وأضافت أن الحكومة الإسرائيلية تتحمل مسؤولية هذا التصعيد اليومي والخطيرة، وإن أي محاولة لإخراج القدس من المعادلة السياسية لن يؤدي إلى أي حل أو تسوية.

رام الله: فلسطين أنجزت الانضمام لـ 22 معاهدة واتفاقية دولية

رام الله (فلسطين) – خدمة قدس برس 2\1\2018

قالت حكومة التوافق الوطني، إن دولة فلسطين أنجزت انضمامها لـ 22 اتفاقية ومعاهدة دولية، وهي ماضية في تنفيذ رؤية القيادة بترسيخ دعائم الدولة وتجسيد وجودها القانوني الدولي.

وصرّحت الحكومة في بيان لها اليوم الثلاثاء، بأن الانضمام لتلك الاتفاقيات "تعزيز لمكانة فلسطين على الساحة الدولية، وبما يشكل أحد أهم الأدوات الرئيسة في اعتماد القانون الدولي سبيلًا للوصول إلى إنجاز الحقوق الوطنية المشروعة".

واعتبرت أن قرار ضم الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية "إعلان حرب على الشعب الفلسطيني، وإنهاء لما تبقى من أمل طفيف بما يسمى عملية السلام، وانقلاب على مبادئ السلام وطعنة لكل الجهود الهادفة إلى حل الدولتين".

وشددت الحكومة على أن "الشعب الفلسطيني سيرد على هذا التصعيد الإسرائيلي الخطير بالدفاع عن أرضه والصمود عليها ورفض تنفيذ المخططات الإسرائيلية".

ونوهت إلى أن القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب؛ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، قد شجّع حزب الليكود على تلك الخطوة "المرفوضة والمستهجنة".

وأردف بيان الحكومة: "القرار الأمريكي فتح شهية عتاة المتطرفين للقضاء على عملية السلام"، مؤكدًا أن على كافة دول العالم، التحرك قبل فوات الأوان لوضع حد لـ "الاستهتار الأمريكي– الإسرائيلي" بسلامة المنطقة وأمنها.

ودعا الأمتين العربية والإسلامية لـ "استشعار الخطر الحقيقي" على المدينة المقدسة والمسجد الأقصى المبارك، "مما يستدعي التحرك بشكل جدي والوقوف في وجه الأخطار المحدقة بالمدينة المقدسة وكامل أرضنا المحتلة".

وجددت "التوافق الوطني"، مطالبة دول العالم التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى المسارعة بذلك، والوقوف معًا في وجه قرار الرئيس الأمريكي المتهور لإرغامه على العودة إلى القانون الدولي وشرعية الأمم المتحدة.

ونوهت إلى أنه على الأمم المتحدة تحمّل مسؤولياتها، والعمل على تنفيذ قراراتها وإلزام قوة الاحتلال الإسرائيلي ومن خلفها الإدارة الأمريكية بالانصياع لقواعد القانون الدولي.

وطالبت الحكومة، الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، بعدم الوقوع في فخ الانسحاب الإسرائيلي من المنظمة.

واعتبرت أن الانسحاب الإسرائيلي "كان متوقعًا في إطار محاولة إسرائيل التهرب من تنفيذ القرارات الصادرة عن المنظمة؛ خاصة المتعلقة بمدينة القدس والمسجد الأقصى".

مصادر لـ «القدس العربي»: في مواجهة قرار ترامب الرئاسة تقدم للمجلس المركزي «خطة التحرك المقبلة»

أشرف الهور غزة ـ «القدس العربي»: 3\1\2018

علمت «القدس العربي» أن مؤسسة الرئاسة الفلسطينية شرعت بالاستعدادات لعقد جلسة المجلس المركزي لمنظمة التحرير، في رام الله في 14 يناير/ كانون الثاني الجاري، من خلال وضع الأفكار الرئيسية التي ستشكل «خطة التحرك المقبلة» لإقرارها رسميا من المجلس، كرد قوي وفعلي على قرارات الرئيس الأمريكي الأخيرة تجاه القدس، فيما شرعت رئاسة المجلس الوطني بتوجيه الدعوات للفصائل المشاركة ومن بينها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، غير الأعضاء حتى اللحظة في منظمة التحرير.

وقال مصدر سياسي فلسطيني إن هناك «مخططا سياسيا» تضع الرئاسة الفلسطينية، فيه اللمسات الأخيرة، قبل عرضه على المجلس المركزي، لاتخاذ قرارات قوية، للرد على ما أقره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أخيرا تجاه القدس، بالاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده إليها.

ويشمل المخطط الجديد الذي تريد القيادة الفلسطينية إقراره ليكون «خطة تحرك سياسية» في المرحلة المقبلة، العديد من النقاط، تبدأ بإعلان موقف رسمي من المجلس المركزي كونه يعد «البرلمان المصغر» لمنظمة التحرير التي وقعت اتفاق سلام مع إسرائيل برعاية أمريكية في عام 1993، بأن الإدارة الأمريكية «لم تعد راعيا لأي مباحثات سياسية مقبلة»، وهو الموقف الذي أعلنه أخيرا الرئيس عباس، إضافة إلى قرارات لها علاقة بالتوجه للأمم المتحدة، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بالكامل عن «دولة فلسطين» التي جرى الاعتراف بها سابقا على حدود عام 1967.

ويتردد كذلك أن هناك أفكارا يتم تداولها بين أطراف سياسية فلسطينية وقادة تنظيمات منضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، تشمل التقدم بطلب للأمم المتحدة لإعلان فلسطين «دولة تحت الاحتلال»، وهو مخطط جرى تداوله سابقا وعبر عنه سياسيون كثر في مرحلة سابقة، إضافة إلى التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية، للتحكيم في هذا الأمر، بالاستناد إلى اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطين، والقرار الأخير الذي أصدرته حول القدس، والذي أبطل قرارات ترامب.

ووفق المصدر السياسي فإن هذا الطلب يحظى بتأييد كبير من مستويات سياسية فلسطينية، تدفع باتجاه أن يكون أساس خطة التحرك السياسية المقبلة لمواجهة قرارات ترامب، وأن الرئيس عباس الذي أجرى مشاورات خلال الأيام الماضية مع العديد من الزعماء العرب والأجانب حول خطة التحرك المقبلة، لاقى «دعما سياسيا كبيرا» حول الأفكار التي طرحها، كان أبرزها الدعم السياسي من فرنسا، الدولة المؤثرة في سياسة القارة الأوروبية، وأن ذلك ظهر في تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي أعلن استعداد بلاده والاتحاد الأوروبي للمساهمة في بناء السلام، خلال لقائه الأخير قبل نحو أسبوعين مع الرئيس عباس في باريس.

ووقتها قال ماكرون أيضا وهو ينتقد سياسة واشنطن حيال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي «عندما يهمش أحد نفسه في عملية بناء السلام، فلا يدعي أنه يشارك في هذا الأمر».

إلى ذلك أعلن خالد مسمار، رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني، أنه سيتم، بدءا من يوم أمس الثلاثاء، توجيه الدعوات رسميا لحضور جلسة المجلس المركزي المقررة في الرابع عشر من الشهر الجاري في رام الله لكل الجهات المختصة وأعضاء المركزي، والفصائل بما فيها حماس والجهاد الإسلامي وكذلك الضيوف الذين سيحضرون الجلسة.

وقال «إن الدعوة لحركة حماس كانت وجهت شفويا»، مضيفا «اليوم ستوجه رسميا بانتظار ردهم على الدعوة وتشكيل وفدهم للمشاركة في جلسة المجلس المركزي، حيث أن لهم الحرية في اختيار الشكل الذي يريدون المشاركة به».

وأشار إلى ان جدول أعمال جلسة المركزي «مليء بالمبادئ والمقترحات المهمة التي ستناقش والتوجه السياسي للمرحلة المقبلة، وأيضا المصالحة الوطنية وضرورة تحقيقها لمواجهة التحديات المقبلة».

ودعا المسؤول الفلسطيني لـ «الالتفاف حول القيادة والوقوف صفا واحدا لتحقيق هدف واحد وهو هزيمة الاحتلال وتجسيد استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية». وسبق أن عبر مسؤولون فلسطينيون عن رغبتهم في مشاركة حماس والجهاد في الاجتماع المقبل، من أجل الخروج بموقف فلسطيني أكثر قوة، في مواجهة قرارات ترامب.

وكان مسؤولون من الحركتين قد أكدوا في وقت سابق أنهم سيدرسون الدعوات وسيحددون عقب ذلك قرارهم من المشاركة في هذه الجلسة. يشار إلى أن المجلس المركزي كان قد اتخذ قرارا في جلسة عقدها منتصف مارس/ آذار 2015، يقضي بوقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وتكليف اللجنة التنفيذية بمتابعة هذا الأمر، وذلك رداً على تنكر إسرائيل الكامل لكل الاتفاقيات المبرمة مع منظمة التحرير.

وحمل وقتها المجلس سلطة الاحتلال مسؤولياتها كافة تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة كـ «سلطة احتلال» وفقاً للقانون الدولي.

وأعلن وفتها عن رفض فكرة «الدولة اليهودية والدولة ذات الحدود المؤقتة»، وكذلك رفض أي صيغ من شأنها إبقاء أي وجود عسكري أو استيطاني إسرائيلي على أي جزء من أراضي دولة فلسطين.

ما هي فرص اتخاذ المجلس المركزي الفلسطيني قرارات مصيرية في جلسته المنتظرة؟

رام الله–"القدس" دوت كوم– 3\1\2018

ينتظر الفلسطينيون انعقاد المجلس المركزي، منتصف الشهر الجاري، لاتخاذ خطوات جديدة وربما مصيرية بشأن العلاقة مع اسرائيل والعملية السياسية، بيد ان محللين يرون ان قرارات المجلس ستقتصر على الخطوات المعلنة من الولايات المتحدة بانها غير شريكة في العملية السياسية، ولن تكون تحمل تحولات جذرية من قبيل سحب الاعتراف باسرائيل.

وأعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، ان المجلس المركزي الفلسطيني سينعقد في دورته الثامنة والعشرين، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله يومي الأحد والاثنين 14 و15 كانون الثاني المقبل، تحت عنوان "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين".

وقال عضو اللجنة التنفيذية، الدكتور واصل ابو يوسف، ان الاجتماع محطة مهمة لمواجهة الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لاسرائيل، ولاجهاض محاولة اليمين المتطرف الاسرائيلي شطب حقوق الشعب الفلسطيني، حيث اعلن الكنيست الاسرائيلي موافقته على مشروع قانون "القدس الموحدة"، واعلن حزب الليكود ضم المستوطنات واراضي "سي" والاغوار، وما تمثله هذه الخطوة من الغاء امكانية اقامة دولة فلسطينية متواصلة. المجلس المركزي سيبحث سبل مواجهة هذه التحديات، وسيبحث سحب الاعتراف باسرائيل، والتاكيد على التخلص من كل الاتفاقات الموقعة مع دولة الاحتلال، بما فيها التنسيق الامني والاتفاقيات الاقتصادية، اضافة الى التوجه الى المؤسسات الدولية والتوجه لنيل الاعتراف الكامل بعضوية دولة فلسطين، واحالة ملفات الى محكمة الجنايات الدولية، خاصة ملف الاستيطان، وتحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة لتعزيز صمود شعبنا".

وقال المحلل السياسي، عبد المجيد سويلم، انه "من المفترض ان يقدم المجلس المركزي على اتخاذ قرارات جديدة ومصيرية بعد ان اخرجت اسرائيل القدس من دائرة التفاوض، وبعد موت العملية السياسية، لذلك فان المرحلة تتطلب اتخاذ مثل هذه المواقف للتعامل مع هذه الاخطار، وتتطلب اتخاذ خطوات استراتجية".

واوضح سويلم انه "على ضوء خطوات المجلس المركزي الجديدة فاننا مقبلون على مواجهة سياسية اوسع، اضافة الى امكانية توسيع المواجهة بالميدان، لكن هناك مخاوف بان تقدم اسرائيل على تفجير الوضع لافشال التحركات الفلسطينية".

ولم يستبعد سويلم امكانية اقدام المجلس المركزي على اتخاذ قرار بسحب الاعتراف باسرائيل وما يترتب عليه من الغاء للاتفاقيات الموقعة، باعتبار ان الفلسطينيين لا يملكون سوى مثل هذه الخطوات بعد احتدام المواجهة والمصير.

من جانبه استبعد المحلل السياسي الدكتور غسان الخطيب، امكانية ان يقدم المجلس المركزي على اتخاذ قرارات دراماتيكية تتمثل بتغيرات جذرية في السياسة الفلسطينية، وخاصة العلاقة مع اسرائيل، وقال انه "من غير الوارد امكانية ان يقدم المجلس على سحب الاعتراف باسرائيل، بقدر ما سيؤكد على الخطوات التي تم اتخاذها بان الولايات المتحدة لم تعد وسيطا لعملية السلام، والتركيز على المسار الدولي بدل من الثنائي في اي عملية سياسية مقبلة".

ويرى المحلل السياسي نشأت الاقطش، انه لم تعد هناك خيارات فلسطينية امام المجلس المركزي، فـ "التلويح والتهديد كثيرا بحل السلطة ووقف التنسيق الامني والتوجه الى المحاكم الدولية اصبح مستهلك جدا /ومحروقا/، وان الوقت قد تأخر للتلويح بهذه الخطوات، وحل السلطة في هذا التوقيت سيكون خطأ، حيث اصبح حل السلطة مطلبا اسرائيليا في ظل وجود البدائل، من حيث وجود /المنسق/ لادارة الشؤون المدنية، والامن سيعطى لجهات فلسطينية او حزبية تقبل القيام بهذا الدور".

ويعتقد الاقطش ان "هذه الخطوات قد تاخرت والسلطة الفلسطينية ارتكبت خطأ تاريخيا بعدم قيامها بحل نفسها بعد عام 2000" مشيرا الى ان "السلطة كسرت المحرمات بقبولها التنسيق الامني مع اسرائيل، لذلك فان اي طرف فلسطيني جديد سيسر في هذا المسار مع اسرائيل".

قانون «توحيد القدس» بداية لفرض الحل الإسرائيلي

رام الله – محمد يونس؛ الناصرة – أسعد تلحمي الحياة 3\1\2018

ندّدت السلطة الفلسطينية بقانون «القدس الموحدة» الذي أقرّته الكنيست الإسرائيلية ويُقيّد التخلي عن أجزاء من المدينة، واعتبرته «إعلان حرب» على الشعب الفلسطيني، محذرة من أن إسرائيل شرعت في فرض الحل السياسي على الأرض، في وقت كشفت مصادر مصرية لـ «الحياة» عن توجّه عربي لمراجعة الموقف من عملية السلام برمّتها (للمزيد).

ووضعت الكنيست عقبة أخرى جديّة في طريق أي مفاوضات مستقبلية لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، عندما أقرت بموافقة جميع أعضاء الائتلاف الحاكم (64) ومعارضة 51، تعديلاً في «قانون أساس: القدس» يقضي بعدم جواز تسليم أراضٍ من المدينة الموحدة إلى أي «كيان سياسي آخر أو سيادة أجنبية» في إطار أي تسوية للصراع في المستقبل إلا بتأييد ثلثي أعضاء الكنيست على الأقل (80 عضواً)، وهو عدد صعب المنال حتى في قضايا أقل شأناً، وإن أُبقي الباب مفتوحاً أمام إلغاء هذا التعديل مستقبلاً بغالبية 61 عضواً «فقط».

وجاء التصويت بعد يوم واحد من تصويت اللجنة المركزية لحزب «ليكود» الحاكم بالإجماع، على مشروع قرار يُلزم الحزب فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، مشدداً على أن الخطوة الأولى ستكون ضم المدينة الاستيطانية الكبيرة «معالية أدوميم» شرق القدس، تليها بقية المستوطنات وأجزاء واسعة من الضفة، مثل غور الأردن الذي يشكل نحو ثلث مساحة الضفة.

واحتفل قادة اليمين الإسرائيلي بإقرار القانون، وقال وزير شؤون القدس زئيف ألكين: «اليوم ضمنّا وحدة القدس إلى الأبد... جبل الزيتون والبلدة القديمة والمدينة ستبقى معنا إلى الأبد... لن تحصل بعد الآن ألاعيب سياسية تتيح تمزيق عاصمتنا، وهذا هو رد إسرائيل على التصويت المخجل للأمم المتحدة ضد القدس».

وانتقد الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة القانون واعتبره «إعلان حرب». وذهب رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير صائب عريقات إلى أبعد من ذلك عندما قال: «هذه مرحلة فرض الحلول... مرحلة إسرائيلية– أميركية جديدة تسعى إلى فرض الحلول علينا». ورأى أن الحل المفروض في

هذه المرحلة يتمثل في ضم أكثر من نصف الضفة، بما فيها القدس والأغوار، وإبقاء السيطرة على المعابر والمياه الإقليمية والفضاء والأمن في يد إسرائيل، ومنح الفلسطينيين كياناً في جزء صغير من الضفة وعاصمة في ضواحي القدس. واتهم إدارة ترامب بالانقلاب على مواقف الإدارات السابقة، مشيراً إلى وجود رسالة مكتوبة من الرئيس السابق باراك أوباما موجهة إلى الرئيس محمود عباس يُعرب فيها عن التزام الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس. وقال إن ترامب وفريقه عقدوا 36 لقاء مع الجانب الفلسطيني بهدف بحث استئناف عملية السلام، لكنهم في النهاية ذهبوا إلى خطوات أخلّوا فيها بكل القواعد التي قامت عليها العلاقة بين الجانبين طيلة العقدين الماضيين.

وتُعِدّ السلطة لمواجهة السياسة الإسرائيلية من خلال إجراءات وخطوات محلية وإقليمية ودولية، إذ قال عريقات إن الجانب الفلسطيني سيتوجّه مجدداً إلى مجلس الأمن للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. في الوقت ذاته، قال مسؤولون فلسطينيون إن الرئيس عباس وجه دعوة إلى حركتي «حماس» و «الجهاد الإسلامي» للمشاركة في اجتماع في 6 الشهر الجاري للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الذي يمثل البرلمان المصغر للشعب الفلسطيني، وإن «حماس» تتجه نحو المشاركة.

ودعت «حماس» إلى تصعيد «انتفاضة القدس»، ورأى الناطق باسمها فوزي برهوم في قرار الكنيست «استمراراً لمسلسل الاعتداءات على المدينة المقدسة، واستهدافاً للوجود الفلسطيني، وتزويراً للتاريخ وتزييفاً للواقع»، مشيراً إلى أن «التطورات الخطيرة تحتّم على الرئيس عباس إعلان انتهاء أوسلو والتنسيق الأمني وسحب الاعتراف بالكيان الإسرائيلي»، داعياً إلى «تصعيد انتفاضة القدس في مواجهة السياسات الأميركية– الإسرائيلية العنصرية المتطرفة».

في الوقت ذاته، كشفت مصادر ديبلوماسية مصرية لـ «الحياة» عن «تحرك عربي للردّ على القرارات الإسرائيلية الأخيرة»، وأشارت إلى أن الأمر سيُطرح على اجتماع وزراء الخارجية العرب الستة السبت المقبل في عمان، والذين سيدرسون الموقف العربي من عملية السلام عموماً. واعتبرت أن القرارين الأخيرين «يشكلان عقبة جديدة أمام عملية السلام وضربة قاصمة لحل الدولتين». وأكدت أن «التصعيد الإسرائيلي يستثمر قرار الرئيس الأميركي في شأن القدس، من ناحية، ويمضي قُدُماً في التصعيد ضد الفلسطينيين وآمالهم المشروعة بإعلان الدولة وعاصمتها القدس، من ناحية أخرى». وأعربت عن «أسفها

لقرار الكنيست الذي يعاقب الفلسطينيين على استجابتهم لعملية السلام وموافقتهم المتكررة على مبادرات السلام، خصوصاً حل الدولتين».

محاولات لإحياء المصالحة الفلسطينية: بدائلها خطرة

غزة ـ ضياء خليل العربي الجديد 3\1\2018

تذهب الأوضاع في قطاع غزة المحاصر، أكثر فأكثر نحو الانهيار والانفجار، في ظل الأزمات المعيشية والإنسانية والاقتصادية الضاغطة التي تتزايد تأثيراتها على مليوني فلسطيني يعيشون في البقعة السكانية الأكثر اكتظاظاً في العالم.

الحياة في غزة باتت صعبة وقاسية إلى أبعد حد في ظل الانهيارات المتتالية لتجارها وأسواقها، ذلك أنّ المصالحة الوطنية التي كان يُعول عليها في حلحلة الأزمات لم تفعل شيئاً، وبالعكس تماماً فإنّ الوضع الحالي، لا مصالحة ولا انقسام، هو وصفة سحرية لدفع الأوضاع في القطاع نحو الانفجار.

هذا الانفجار الذي يبدو أنه يقترب، إن لم يتحرك وسطاء المصالحة والتهدئة، سيكون أقسى من ذي قبل، فلا شيء تخسره غزة إن ذهبت لحرب رابعة مع إسرائيل، رغم رغبة حركة "حماس" وجناحها العسكري كتائب القسام في إبعاد شبح الحرب إلى أطول مدة ممكنة.

لكن "حماس" التي تحاول المحافظة على الهدوء في القطاع، لا يبدو أنها في وارد اتخاذ خطوات قاسية ضد مطلقي الصواريخ الفردية، وربما تكون أطلقت بعضها كرسائل لإسرائيل بأنّ بيدها ما تستطيع من خلاله تحريك الأوضاع وقلب المعادلة القائمة التي تراها ضاغطة أكثر من أي وقت مضى، ووصلت إلى ذروتها.

والهدوء التي ترغب فيه "حماس" وتسعى للمحافظة عليه، لا يعني بمنطقها استمرار الحصار الخانق، ويتطلب تراجع الموقف الإسرائيلي المعطّل للمصالحة والمهدد لها، ذلك أنّ الحركة أرسلت عبر وسطاء خلال الأيام الماضية رسائل لإسرائيل بأنها لن تسمح باستمرار الوضع في غزة كما هو عليه الآن. وفي خضم تباطؤ المصالحة وتعثرها الحالي، تكشف معلومات حصلت عليها "العربي الجديد"، أنّ الإدارة الأميركية أبلغت السلطة الفلسطينية قبل قرار رئيسها دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، أنّ المصالحة مع "حماس" تعني نهاية السلطة وقيادتها الحالية.

أما إسرائيل، وفق المصادر نفسها، فقد أبلغت السلطة أنّ أي تحرك لإنهاء الانقسام الفلسطيني يجب أن يوازيه اتفاق على نزع سلاح "حماس" في غزة، وهو ما لم توافق عليه السلطة التي نقلت رسائل مباشرة للاحتلال بأن عودتها للقطاع وتمكينها من القيام بكل التزاماتها تعني بالمحصلة عدم السماح لأحد باستخدام سلاحه ضد إسرائيل وفق اتفاق التهدئة والاتفاقيات الفصائلية الداخلية.

وفي غزة، معلوم أن الفصائل الفلسطينية متفقة على عدم القيام بأعمال مقاومة في ظل التوافق الوطني على ذلك، والذي نتج بعد عدوان عام 2014 الذي استمر 51 يوماً، ولا تزال آثاره ماثلة في القطاع لليوم.

ويبدو أنّ "حماس" لم تعترض على هذه النقطة، إذ إنها أبلغت قيادات "فتح" في حوارات القاهرة وغزة مؤخراً أنها لن تذهب إلى حرب مع الاحتلال، وأنها ستعمل على حفظ المصالحة، وستستمر في سياسات ضبط النفس تجاه الخروقات الإسرائيلية، على أنّ تمضي المصالحة وتتقدم وينتهي الانقسام.

وتراهن "حماس" على أنّ الأوضاع السياسية الضاغطة التي تعيشها السلطة الفلسطينية ستدفعها لإنجاز المصالحة وتقوية موقفها بتوحيد شطري الوطن، لكن رهانها هذا يبدو "عبثياً" في ظل مخاوف السلطة من عقوبات إسرائيلية وأميركية إذا ما استمرت في المصالحة مع الحركة، ومخاوف أخرى من أنّ تكون غزة، لبنان ثانية.

الراعي المصري، والذي أعلن نفسه ضامناً للمصالحة مع بدء تطبيق بنودها في أكتوبر الماضي، بات متباطئاً أكثر فأكثر في دعوة الطرفين للقاء مشترك، أو إعادة وفده الأمني إلى القطاع، مع تحفظه على خطوات الطرفين ورغبته في أنّ ينجزا شيئاً على الأرض ليثبتا جديتهما ومن ثم يعود بثقله للملف.

وبعد لقاء رئيس وفد المصالحة في "فتح" عزام الأحمد الأخير مع مسؤولي جهاز المخابرات المصرية، لم يجرِ أي اتصال بين المسؤولين المصريين وحركة "حماس"، ولا بين الحركة ونظيرتها الفلسطينية "فتح".

وتحاول "حماس"، عبر لقاءات تعقدها مع ممثلي المجتمع المدني والفصائل والوجهاء والمخاتير والشباب، اطلاعهم على ما تسميه "تراجع" السلطة الفلسطينية عن تفاهمات المصالحة المبرمة، لكن هذه الخطوات على أهميتها في شرح مواقف الحركة، لا تؤثر عملياً في السلطة وحركة "فتح".

وفي غزة، بات قادة حركتي "حماس" و"فتح" يتهربون من الإجابة على أسئلة الصحافيين حول المصالحة وخطواتها المعلقة والمتعثرة، ويطلب القياديون من الصحافيين الانتظار، على أمل أن تتغير الظروف الحالية ويحدث تقدم مفاجئ في مساعي إنهاء الانقسام.

وعلى الأرض، بدأت أصوات تدعو للتحرك الجماهيري، في ظل الانهيار شبه التام للأوضاع المعيشية والاقتصادية والإنسانية، وفي ظل التدهور الكبير الذي وصلت إليه غزة، ومن المنتظر خروج تظاهرات يجري التحشيد لها شبابياً في مخيم جباليا للاجئين شمال القطاع الخميس المقبل للضغط على طرفي اتفاقية المصالحة لإكمال خطواتهما.

كما بدأ بعض تجار غزة بإغلاق محالهم التجارية وإعلان الإضراب، بشكل مناطقي، لإرسال رسائل لكل الأطراف بسوء الأوضاع المعيشية في القطاع، ووصولها إلى مراحل ما قبل الانهيار الشامل والكامل.

تم بحمد الله